المجلة العراقية للبحوث الإنسانية والإجتماعية والعلمية
Iraqi Journal of Humanitarian, Social and Scientific Research
Print ISSN 2710-0952 Electronic ISSN 2790-1254
العـــــدد 20A شباط 2026
No.20A Feb. 2026

تنمية القطاعات الانتاجية غير النفطية في الاقتصاد العراقي

م.م أخلاص صلال كحيط الخزعلي
مديرية تربية القادسية

الملخص :
يعد التنويع الاقتصادي من أهم أسس التنمية المستدامة ،وينصرف نحو دراسة ممكنات تقليل اعتماد البلدان الريعية على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي، أوضحت الدراسة أن الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي , يعتمد بدرجة أساسية على القطاع النفطي، فيما تشكل القطاعات الانتاجية نسب ضعيفة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، الامر الذي انعكس في عدم تحقيق التنويع الاقتصادي ، تضمنت الدراسة عدة آليات مقترحة وسياسات تنموية ممكنة تقوم على اساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد الى حالة التنويع الاقتصادي من أهمها دعم القطاعات الانتاجية الاخرى كالزراعة والصناعة التحويلية والسياحة وتفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتنمية وتطوير المناطق الحرة.
الكلمات المفتاحية : القطاعات الانتاجية غير النفطية ، الاقتصاد العراقي

Developing Non-Oil Productive Sectors in the Iraqi Economy

A.L. Ikhlas Salal Kahit Al-Khazali
Al-Qadisiyah Education Directorate

abstract
The economic diversification is one of the most important foundations of sustainable development, and is devoted to studying the possibilities of reducing the dependence of rentier countries on the only resource in their economic activity, the study showed that the Iraqi economy is a rentier economy depends relatively high on the oil sector, while the productive sectors constitute small percentages in the composition of GDP The study included several proposed mechanisms and possible development policies based on the transformation of the rentier nature of the economy. The state of economic diversification is the most important supporting the productive sectors such as agriculture and manufacturing. Tourism and the activation of small and medium enterprises and the development of free zones
Keywords: Non-oil productive sectors, Iraqi economy.

المقدمة

شهد العراق منذ عام 2003 تحولاً نحو اقتصاد السوق, وقد شرعت العديد من القوانين والبرامج لهذا الغرض، ويبدو ان السياسات الاقتصادية لم تعط ثمارها بعد، وان النتائج لم تكن بالمستوى المطلوب في اغلب الانشطة الاقتصادية وسارت العملية بشكل عشوائي وبدون تخطيط او رؤية استراتيجية واضحة، كونها ركزت على ادارة جانب الطلب الكلي دون الاهتمام بالدرجة الكافية بإدارة جانب العرض المتمثلة في الانتاج واعادة هيكلة الاقتصاد في جانبه الحقيقي.

وعليه فأن تنمية القطاعات الانتاجية غير النفطية او مايطلق عيه بالتنويع الاقتصادي سيسهم في تحقيق اهداف التنمية المستدامة ويقلل الاعتماد على القطاع النفطي وما يحصل من تقلبات في اسعار النفط الخام في السوق العالمية وأنعكاساتها السلبسة على الاقتصاد العراقي.

وتسعى العديد من البلدان الريعية نحو دراسة ممكنات تقليل أعتمادها على المورد الوحيد في نشاطها الاقتصادي . والبحث عن مصادر اخرى لتنويع الدخل وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى

من هذا المنطلق يأتي هذا البحث لتسليط الضوء على ممكنات تنويع القطاعات الانتاجية غير النفطية كالزراعة والصناعة التحويلية في العراق , والفرص المتاحة وإمكانية الاستفادة منها.

أشكالية البحث: أن خطورة الاعتماد على مورد رئيسي للدخل وارتباط هذا المورد بالأسواق العالمية للنفط وما يجري من تقلبات حادة بين الحين والاخر ،أثر على النمو والاستقرار الاقتصادي ،لذا فان العمل على تنويع مصادر الدخل بهدف تقليل الاعتماد على قطاع النفط يمثل تحدي كبير وهنا تكمن الاشكالية ،في قدرة البلد من احلال بدائل حقيقية بوصفها مصادر للدخل ، وبيان مدى أمكانية تنمية القدرات البديلة والانتقال التدريجي من التركيز الى التنويع؟

أهمية البحث : تكمن أهمية البحث من اهمية موضوعة التنويع الاقتصادي الذي بات يشكل أهم التحديات التنمية المستدامة واكثرها حضورا" اليوم ، فالتنويع مهمة صعبة بالنسبة للبلدان الريعية ، قليلة هي البلدان التي نجحت على مر التاريخ في تنويع نشاطها الاقتصادي ،البحث ينصرف نحو تقويم هذه السياسة وبيان اهم الممكنات المشتركة والفرص المتاحة.

هدف البحث : يهدف البحث الى :

١. أشكالية الاقتصاد العراقي وإمكانية التنويع الاقتصادي باتجاه تحديث القطاعات الانتاجية غير النفطية وتنميتها .
٢. رصد القطاعات الممكنة و وضع البدائل المتاحة لسياسة تنويع واضحة وشاملة.

هيكلية البحث :بغية تحقيق أهداف البحث ،تم تقسيمه الى المحاور الاتية:

المحور الاول :التنويع الاقتصادي...المفهوم والابعاد
المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي ومبررات التنويع
المحور الثالث: الآليات المقترحة نحو اقتصاد مستدام .
المحور الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول : التنويع الاقتصادي : المفهوم والابعاد

١. مفهوم التنويع الاقتصادي (Concept of economic diversification)

استعمل الآداب التنموي مصطلح التنويع(**Diversification**) باعتباره يعبر عن مستوى توزيع النشاط الاقتصادي عبر مجموعة من القطاعات وهو في هذا الاطار اقتصاد متنوع ومثالي لديه مستويات متساوية نسبياً للنشاط في كافة المجالات [1] . ويعرف التنويع الاقتصادي على انه تنويع الهياكل الانتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة ، مع ضرورة خلق قطاعات جديدة مولدة للدخل ، الأمر الذي يؤدي الى تخفيف الاعتماد على القطاع النفطي وعملية الاستنزاف المستمرة لهذا المورد [2] . كما يعرف التنويع الاقتصادي على انه مجموع من السياسات التي تهدف الى التقليل من الاعتماد على عدد محدود من السلع التصديرية لاسيما تلك السلع التي تتعرض الى الكثير من التقلبات في مستوى الاسعار وتشكل صدمات حقيقية للاقتصاد ، وخاصة في البلدان الريعية ، مما يجعل من المحتم على هذه البلدان اعتماد ستراتيجيات التنويع[3].

وينظر للتنويع الاقتصادي على انه الزيادة التدريجية في مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج الملي الاجمالي مقابل انخفاض مساهمة القطاع النفطي في تكوينه ، على ان يكون هذا الانخفاض غير ناجم من تخفيض الكميات المستخرجة من النفط او المصدرة منه [4].

فالتنويع الاقتصادي عملية الغرض منها الانتقال من اقتصاد قائم على مصدر احادي يتأثر باستمرار بالعوامل الخارجية الاقتصادية والسياسية الى اقتصاد ذو مصادر متنوعة ومتعددة من خلال اتباع مجموعة مناسبة من السياسات والاليات التي تتفق وابعاد واستراتيجية التنويع .

ويعرف بالنسبة للاقتصادات النفطية , على انه الحد من الاعتماد الكبير على قطاع النفط وذلك بأيجاد اقتصاد غير نفطي واستحداث صادرات غير نفطية ومصادر ايرادات غير نفطية ، كما ان ذلك يعني ضمناً تقليص دور القطاع العام في الاقتصاد وذلك بتعزيز نمو القطاع الخاص [5] .

وبشكل عام فالتنويع المرتبط بالمشاركة في الانتاج ينصرف الى توزيع الاستثمارات على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ، ذلك للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد او قطاع واحد[6] .

ونظراً لاهمية موضوعة التنويع الاقتصادي في البلدان النامية لاسيما الريعية منها والتي تعاني من اختلالات وتشوهات كبيرة في هياكلها اقتصاداتها ، كونها ربطت مصير اقتصادياتها بمورد واحد ، وجاءت المخاوف اكثر حدة ، بل اقترب بعضها من خالة الانهيار والافلاس بعد الهبوط الحاد في اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 . لهذا سعت العديد من البلدان بالعمل الجاد الى تطبيق استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال تبني حزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية والتي يكون الهدف منها اعادة هيكلة الاقتصاد ورفع مستوى مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة في الناتج المحلي الاجمالي ، وتحسين فاعلية هذه القطاعات وبخاصة قطاع الصناعة التحويلية [7] ، وعليه فالتنويع يحصن الاقتصاد ويعطيه المرونة للتكيف مع مختلف الظروف ، كما يؤدي الى رفع القيمة المضافة ويساهم في خلق فرص عمل متنوعة وبالتالي تقليص معدل البطالة [8] ، ويشير بعض الاقتصاديين الى ان الاقتصاد المتنوع يكون اكثر مرونة للاحداث والتطورات الخارجية ، كما أنه وسيلة لتحقيق الهدف الاقتصادي المزدوج الا وهو الاستقرار والنمو ، لذا فأن التنويع يهدف الى تعزيز النمو الاقتصادي للبلدان .

٢. مبررات التنويع الاقتصادي (Justifications For economic diversification)

يعد التنويع الاقتصادي هدفاً ذو اهمية كبيرة كونه يمثل الدعامة الاساسية لعملية التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة وبأتجاه تحقيق اهدافها وتحقيق الاستقرار الاقتصادي ، وللتنويع الاقتصادي العديد من المبررات نذكر منها [9] :

أ. تتسم الموارد المستخرجة من باطن الارض وخاصة الوقود الاحفوري بكونها موارد ناضبة ، وهذا يستوجب وجود قاعدة اقتصادية بديلة للانتاج وبخلاف ذلك سوف ينعكس سلباً على النشاط الاقتصادي خصوصاً مع استنفاذ هذا المورد الناضب او تعرض اسعاره للهبوط في الاسواق العالمية كما حصل في عام 2014 .

ب. ان التنويع الاقتصادي : ذو اثر فعال في محاربة لعنة الموارد والمرض الهولندي ، عادة ما تشهد البلدان النفطية بعد نمو صادراتها تقلبات اقتصادية شديدة تتمثل في انهيار معدلات النمو في مرحلة ما بعد الطفرة النفطية ، مما يؤدي الى حالة من الركود وانخفاض ايراداتها ، لذا فأن التنويع الاقتصادي يقلل من حدوث هذه الاختلالات والحد من المخاطر وحالة اللايقين .

ت. ان التنويع الاقتصادي يحصن الاقتصاد من الصدمات الخارجية والداخلية وتقلبات النمو ، اذ لوحظ ان 50% من التقلبات التي تواجه البلدان النامية كان سببها انها ركزت في القطاعات الاكثر عرضة لهذه الصدمات ، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديهم بنية اقتصادية اكثر تنوعاً الامر الذي يعطيها المرونة للتكييف مع مختلف الظروف .

ث. يساهم التنويع الاقتصادي في ترسيخ العلاقات التبادلية فيما بين القطاعات الانتاجية (الروابط الامامية والخلفية) ، الامر الذي يترتب عليه العديد من المزايا والاثار الخارجية في الانتاج والتي تعكس في زيادة النمو الاقتصادي .

٣. معايير التنويع الاقتصادي :

هناك مجموع من المعايير الكمية التي يمكن من خلالها قياس درجة التنويع ، بمعنى هل هي اقتصادات متنوعة ام اقتصادات احادية الجانب ويمكن التعرف على البعض منها [10]:

أ. الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP):

يستدل على هذا المعيار من خلال النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الاجمالي عن طريق تحليل ما اذا كان الناتج المحلي الاجمالي قد تم توزيعه عبر نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية ، ام عبر نطاق ضيق منها ، كما يحدد نسبة التركيز وعلاقته العكسية مع حاصل التنويع ، فكلما قلت نسبة التركيز ارتفع حاصل التنويع ومن ثم يصبح البلد ذا اقتصاد منوّع .

ب. تطور نسبة تنوّع الصادرات : يعكس هذا المعيار الوضع الاقتصادي للبلد ودرجة التنويع الاقتصادي التي يتمتع بها ، فكلما كانت صادرات البلد لا ترتكز على سلعة واحدة وانما على عدد من المنتجات السلعية المتنوعة كان دلالة على تنوع الاقتصاد وبالعكس .

ت. توزيع القوى العاملة حسب القطاعات الاقتصادية : من المعايير المهمة لقياس درجة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في استيعاب الايدي العاملة والتي تعكس درجة معينة من التنوع الاقتصادي ، فإذا كانت نسب التوزيع متوازنة وملائمة فيما بين القطاعات يؤثر ذلك بطبيعة الحال على درجة ومستوى التنويع الاقتصادي[11] . فعادة ما نلاحظ ان نسبة العاملين في القطاع الزراعي تكون عالية في البلدان النامية ، على الرغم من انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي وهذا دليل على انخفاض الانتاجية في هذا القطاع وعلى العكس مثلاً في القطاع النفطي يساهم بأعلى نسبة في الناتج المحلي الاجمالي مع انخفاض واضح في اسهام بالايدي العاملة مقارنة مع بقية القطاعات .

ث. الاهمية النسبية للقطاع العام والخاص في تكوين رأس المال الثابت : من المعايير المهمة والضرورية للدلالة على درجة التنويع الاقتصادي ، فكلما زادت نسبة اسهام القطاع الخاص في رأسمال الثابت , دل ذلك على التنويع الكبير في الاقتصاد وبالعكس ، كلما زادت نسبة اسهام القطاع العام في تكوين اجمالي رأس المال الثابت دلّ على انخفاض درجة التنويع الاقتصادي .

ج. تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من اجمالي الايرادات العامة : من المعايير التي يمكن عن طريقها معرفة درجة التنويع الاقتصادي هو تطور الايرادات غير النفطية كنسبة من الايرادات العالمة فكلما كانت نسبة الايرادات غير النفطية من اجمالي الايرادات العامة في ارتفاع دل ذلك على زيادة درجة التنويع والعكس عندما تكون هذه النسبة في انخفاض دل ذلك على انعدام درجة التنويع الاقتصادي للدولة.

المحور الثاني: واقع الاقتصاد العراقي ومبررات التنويع

1.اختلال الهيكل الانتاجي:

يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات في الهيكل الانتاجي ، وذلك لهيمنة القطاع النفطي في تكوين او تركيبة الناتج المحلي الاجمالي ، حيث يشكل هذا القطاع نسبة لا تقل عن (50%) من الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة 2004-2022، في حين جاءت مساهمة القطاعات الانتاجية الأخرى متدنية جداً ، فقد ساهم القطاع الزراعي بواقع(4.8%) من الناتج , في حين كانت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية بحدود (2.3%). وهذا بالتأكيد يعود لضعف السياسات الاقتصادية والتشريعات القانونية والادارة الكفء لتطوير وتنمية هذه القطاعات ذات الاهمية الفائقة . اما بالنسبة للقطاعات التوزيعية , فقد ساهمت بحدود 20.2% من الناتج المحلي الاجمالي لمتوسط المدة (2004-2022) في حين كانت مساهمة القطاعات الخدمية (الاسكان والمرافق والخدمات الحكومية) بحدود 14.1% لذات المدة .كما هو مبين في الجدول أدناه:

جدول (1)

مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي الاجمالي كمتوسط للمدة (2004-2022)

القطاع / البيان	الزراعة	التعدين	الصناعة التحويلية	الكهرباء والماء	البناء والتشييد	النقل والمواصلات	التجارة والمطاعم والفنادق	المال والتأمين	الخدمات الحكومي	الناتج المحلي الاجمالي GDP
متوسط المدة 2004-2022	%4.8	%50.1	%2.3	%1.6	%6.8	%5.9	%7.3	%7.1	%14.1	%100

المصدر : صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد , أعداد مختلفة ، صفحات مختلفة.

وبغية جعل الاقتصاد اكثر قوة ومتانة في مواجهة التقلبات الخارجية , ينبغي أعادة النظر في توزيع التخصصات الاستثمارية على القطاعات الاقتصادية والاجراءات التنفيذية المتبعة باتجاه تقرير دور القطاعات الرئيسية المنتجة والمشغلة للأيدي العاملة بما يضمن تحفيز النمو في كافة القطاعات الاقتصادية دون حصره في قطاع او نشاط معين .

2.اختلال هيكل الموازنة :

تشكل الايرادات النفطية نسبة عالية جداً تفوق (93%) من الايرادات العامة كمتوسط للمدة (2011-2019)[12] , في حين لا تتجاوز الايرادات الضريبية 3% لذات المدة .أما بالنسبة للنفقات العامة , نلاحظ من خلال الجدول (2) ,

جدول (2)

اتجاهات تطور الاتفاق العام والناتج المحلي الاجمالي للمدة 2004-2022

السنوات / البيان	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2015	2017	2019	2022	معدل النمو المركب
GDP مليار دينار	53235	95588	157026	162064	254225	260610	196820	221665	276157	383064	11.4
الانفاق العام	32117	38806	59403	64351	90374	83556	70397	75490	111923	116959	7.4
مؤشر الاتجاه العام	%60	%40	%37	%39	%35	%32	%35	%34	%40	%30	

المصدر : البنك المركزي العراقي ، البيانات الاقتصادية الاحصائية (CBIESD) على الموقع الالكتروني www.cbi-iq

يشير الجدول (2) الى ارتفاع الانفاق العام من (32117) مليار دينار عام 2004 الى (116959) مليار دينار عام 2022 ، وبمعدل نمو مركب قدره (7.4%) في حين شهد الناتج المحلي الاجمالي نمو قدره (11.4%) لنفس المدة .

أما بالنسبة لمؤشر الاتجاه العام للانفاق العام (نسبة اجمالي الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي) والذي يهدف الى معرفة حجم اتجاهات السياسة الانفاقية للحكومة ومسارها التدخلي في النشاط الاقتصادي ، فقد بلغ (38.2%) من الناتج المحلي الاجمالي .كمتوسط للمدة (2004-2022) وهي نسبة مرتفعة تفوق نسبة الانفاق العام الى الناتج المحلي الاجمالي على مستوى الدول العربية والبالغة (33.5)[13].

أما من ناحية مكونات الانفاق العام . نجد ان النفقات التشغيلية يشكل نسبة عالية من الانفاق العام بلغت (68.9%) كمتوسط للمدة 2003-2015 ، في حين شكل الانفاق الاستثماري (31.1%) للمدة ذاتها ، وهذا يؤشر حال من الاختلال الهيكلي في الانفاق العام لاسيما وأن الاقتصاد العراقي بحاجة ماسة الى زيادة معدلات الانفاق الاستثماري لتحقيق حالة الاستقرار الاقتصادي المتمثلة في تحقيق معدل نمو في الناتج المحلي الاجمالي وخفض معدلات التضخم وتحقيق حالة الرفاهية الاجتماعية من خلال محاربة الفقر والبطالة.

3. **أختلال هيكل التجارة الخارجية** :

يستدل من الارقام الواردة في الجدول ( ) أعتماد الاقتصاد العراقي على الصادرات النفطية وبنسبة تفوق (98%) من اجمالي الصادرات للمدة المذكورة , ولا تشكل الصادرات الزراعية والصناعية شيء يستحق

الذكر في تكوين هيكل الصادرات مما يؤشر الى خلل واضح في هيكل الصادرات وهذا ما عرض الاقتصاد الى صدمات قوية ناتجة عن ظروف السوق الدولية انعكست بشكل مباشر على انخفاض الدخل القومي ومستويات الانتاج والتشغيل . اما بالنسبة للواردات فقد هيمن استيراد السلع الاستهلاكية على هيكل الواردات نظراً لارتفاع الميل الحدي للاستهلاك في العراق بعد التحسن الملحوظ في دخل الفرد وضآلة حجم الانتاج المحلي من السلع ، لاسيما الغذائية هذا وقد سجل الميزان السلعي (عدا النفط) عجز مستمر بلغ في عام 2013 (28114.6) مليون دينار وبنسبة نمو قدرها (49.3)% عن العجز المتحقق في عام 2012 [14] في حين بلغ العجز في عام 2020 حوالي(12882) مليار دينار ، ويبدو لا وجود لسياسة تجارية محكمة وفاعلة تأخذ على عاتقها تنمية قطاع التصدير والنهوض بالاقتصاد والحد من سياسة الاغراق السلعي التي يتعرض لها الاقتصاد وحماية المنتج المحلي من منافسة السلع المستوردة المماثلة .

٤. حالة الفساد المالي والاداري:

يعد ظاهرة خطيرة تتزايد باستمرار في اغلب مؤسسات الدولة ، والذي ساهم في هدر المال العام , وتقليل ايرادات الخزينة ويعيق الاستثمارات (المحلي والاجنبي) , كونه يخفض العائد عليه ، ويضعف آداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادية في البلد[15] وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات ، فهو يقوض ويشوه التنمية ويمثل تهديداً للأمن الوطني . وبدلالة مؤشر الحوكمة لمنظمة الشفافية الدولية أصبح العراق من بين الدول العشرة الأولى الأكثر فساداً في العالم عام 2015.

وفي هذا الصدد يمكن القول ، ما لم يتم على الفساد المالي والاداري او الحد منه في ظل بيئة سياسية مستقرة وآمنة ، فلا أمل للعراق من أن ينهض وينتعش اقتصادياً حتى لو انفق سنوياً مئات المليارات من الدولارات .

٥. ارتفاع الدين العام:

ان اتساع نطاق الاعتماد على الدين العام (الداخلي والخارجي) لتغطية الانفاق الحكومي بات يشكل قيداً على التنمية أكثر من كونه فرصة بديلة لتمويلها . كما يشكل هذا الدين عبئاً على الأجيال الحالية والقادمة في ظل الافتقار الى سياسات اقتصادية كفوءة وفاعلة, وتشير البيانات المتاحة الى أن الدين العام بلغ أكثر من 70 مليار دولار مبينها 50 مليار دولار ديون داخلية وديون خارجية شبه معدومة بحدود 40 مليار دولار , وهو يشكل بحدود 70% من الناتج المحلي الاجمالي.

نخلص مما سبق ان الاقتصاد العراقي لا يزال احادي المصدر وان القطاع النفطي لا يزال مهيمناً على النشاط الاقتصادي ، اقتصاد ريعي ولم يلعب القطاع الخاص دوراً مهماً في المساهمة بتمويل الموازنة العامة للدولة ، ووفقاً لذلك فأنه بحاجة الى احداث تحولات جذرية متوازنة في بنية بهدف تنويع مصادر نمو الدخل للإيراد العام ، وهذا يتطلب اتباع استراتيجيات وسياسات تنموية تقوم على اساس التحول من الطبيعة الريعية للاقتصاد والاعتماد على القطاعات غير النفطية في تنويع مصادر الدخل مع التركيز على استثمارات القطاع الخاص القائمة على اساس الية السوق مع اعتماد استراتيجية دعم الصادرات وبدائل الاستيرادات معاً فضلاً عن دعم القطاعات الجاذبة للنقد الاجنبي كالسياحة وهذا ما سوف نتناوله في المحور القادم .

المحور الثالث: المعالجات المقترحة لتنمية وتطوير القطاعات الانتاجية (الصناعة والزراعة)

ان الحاجة الى التنويع الاقتصادية اصبحت ضرورية ، وليس ترفاً اقتصادياً ويعني التنويع الاقتصادي في هذه الورقة ، ايجاد مصادر اضافية غير نفطية للدخل وفي ذات الوقت خلق مصادر مستديمة للاستخدام في القطاعات الانتاجية ، لاستيعاب الاعداد المتنامية في سوق العمل ويبدو ان الطريق ليس ممهداً للسير بأتجاه التنويع الاقتصادي ، فالبلد لازال يعتمد المنهج الاقتصادي القديم القائم على مفهوم الدولة المركزية الممكنة بكل التفاصيل والقائمة على الريع النفطي، سيتم عرض الاستراتيجيات والممكنة والبدائل المتاحة والتي يمكن الافادة منها في هذا المجال .

اولاً: المسار الصعب للتنويع الاقتصادي :

ان الوضع المجتمعي الحالي القائم على التخندقات الطائفية والاثنية بالاضافة الى صعوبة اجتثاث الفساد والمحسوبية في ظل منظومة قائمة على المحاصصة وضعف في المؤسسات الرقابية القضائية والمدنية، يجعل من الصعب تحقيق التنويع الاقتصادي .

وهنا لابد من الاشارة الى ضرورة توفر بعض المتطلبات الاساسية كمدخل لتهيئة المناخ المناسب للبدء ينطبق استراتيجية التنويع الاقتصادي نذكر منها :

١. حلول جذرية ورؤية واضحة : نحتاج لخطةأستراتيجية شاملة وحلول جذرية وليس لسياسات قصيرة الاجل ومسكنة تعالج قضايا جرئية او تهدف فقط الى المواءمة السياسية ، بل تتعامل مع التحديات الاقتصادية وتسعى الى الوصول نتائج طويلة الامد و مستدامة مع وضوح الرؤية لعملية التغير لدى المسؤولين المعنيين .

٢. البناء المؤسساتي للإصلاح: ان غياب البناء المؤسسي عطل مسار التنمية في البلد في ظل اوضاع سياسية وامنية معقدة ، والمقصود هنا بالقوانين والضوابط والتعليمات ، وبدون المؤسساتية سنكون امام سلوك غير منضبط من قبل نخب السلطة ولن تنجح اي محاولة اصلاحية[16] لاحقا".

٣. الارادة السياسية : ضرورة توفر ارادة سياسية حازمة ومبدأ حسن النية من مثل جميع القوى السياسية الفاعلة وتبنيها الاصلاح كفكر وممارسة في عملها ووضع مشروع الاصلاح موضع التطبيق وتحويله الى واقع ملموس .

٤. محاربة الفساد : بات الفساد والمالي للإداري بشكل ظاهرة خطيرة ، وقد ساهم في هدر المال العام وتقليل ايرادات الخزينة , ويضعف اداء القطاعات الاقتصادية ومن ثم النمو الاقتصادي في البلد , وعلى العدالة التوزيعية للدخل والثروات ، فهو يقوض ويشوه التنمية بل ويميل تهديداً للأمن الوطني .

لذا ينبغي اعتماد مبدأ الشفافية والمساءلة وان يحضى الاصلاح بالمصداقية المطلوبة من مختلف قطاعات المجتمع .

٥. كفاءة الادارة: ضرورة اعتماد نظام الكفاءة في ادارة المواقع القيادية بعيداً عن المحاصصة الطائفية والحزبية، وبما يعزز النظام القضائي في محاسبة وملاحقة الفاسدين[17] . كما ينبغي الاشارة الى رفض الاحاديات المطلقة [18] ، فالعديد من التجارب تشير الى فشل مشروع التنمية المستند الى تنظيم الحياة الاقتصادية من قبل الدولة حصراً وكذلك المشروع الذي يعتمد على قوى السوق كلياً وهذا يستدعي اعادة رسم دور الدولة في الاقتصاد الوطني وتجنب الاعتماد على الوصفة الجاهزة لصندوق النقد الدولي وخطاب النوايا التي تلزم البدان المعنية في كل مكان وزمان كون الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية مختلفة نوعاً ما عن بقية البلدان..

أولاً: استراتيجية تنمية وتطوير القطاعات الانتاجية غير النفطية :

١. **دعم وتنمية القطاع الزراعي** من خلال استراتيجية تنموية واضحة الرؤيا والاهداف ، وهذا يتطلب اعادة النظر وبشكل جذري في مختلف انشطة هذا القطاع وتطبيق السياسات والاجراءات التي تغير توجهاته بالشكل الذي يستطيع من خلال زيادة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي ، وهنا ينبغي الاشارة الى بعض المتطلبات لهذا الغرض .

أ. العمل على استغلال مساحات الاراضي الزراعية عن طريق الاستثمار المشترك والتعاقد بين الشركات العراقية والعربية ام شركات العالمية علما" ان نسبة الاراضي الزراعية المستغلة فعلاً لا تتجاوز (27%) [19] من اجمالي الاراضي الصالحة للزراعة والتي تقدر بـ(47) مليون دونم .

ب. الاهتمام بالموارد المائية واعتماد الطرق الحديثة في الري لتقليل الاستهلاك المائي الزراعي واقامة السدود لتنظيم انسيابيه المياه في الانهار وتوفيرها في جميع أوقات السنة.

ت. العمل على تطوير الانتاج الزراعي باستخدام مستلزمات الانتاج الحديثة من مكائن، الالات، البذور المحسنة ،والاسمدة .

ث. تفعيل دور السياسة التجارية الزراعية من خلال وضع سياسة تجارية ثانية لحماية المنتجات الوطنية الزراعية من المنافسة والسماح بنسبة استيراد تفي بتغطية عجز الانتاج المحلي كما هو معمول به في بعض الدول المجاورة .

ج. زيادة نسبة التخصيصات من الاستثمارية في الموازنة العامة للقطاع الزراعي لرفع طاقته الانتاجية يشفيها النباتي والحيواني ، اذ بلغت هذه التخصيصات (1.2%) في الموازنة العامة

ح. مكافحة ظاهرة التصحر ان تزايد مساحات الاراضي المتأثرة بالتصحر انعكاساتها السلبية يدعو الى رسم السياسات الكفيلة بالحد من هذه الظاهرة من خلال نشر الاحزمة الخضراء في المناطق المتصحرة واستغلال المياه الجوفية في هذا المجال .

٢. **استرايتيجة النهوض بالقطاع الصناعي التحويلي** : واجه القطاع الصناعي ظروفاً غير طبيعية ادت الى تدهور وتخلف هذا القطاع ، ولمعالجة هذا التدهور يتطلب اعادة النظر بشكل جذري في مختلف انشطة هذا القطاع من خلال اعتماد استراتيجية واضحة الرؤيا الاهداف تساهم في بناء صناعة وطنية تنافسية من خلال :

- اعادة تأهيل وتشغيل المعامل والمؤسسات والخطوط المتوقفة عن العمل ذات الجدو الاقتصادية والتنافسية .
- تصفية الشركات والمعامل غير المجدية بأسلوب تدريجي بعد اجراء دراسة شاملة للامكانات البشرية والمادية المتوفرة .
- العمل على خلق بنية استثمارية مناسبة وتشجيع الاستثمار الاجنبي والمحلي مدعوماً بقوانين حماية المنتج والمستهلك والمنافسة [20] .
- اصدار قانون لمكافحة الاغراق والتدابير الوقائية والتعويضية لما له من ضرورة خاصة لحماية المنتج المحلي .
- اعفاء المواد الاولية والمكائن والالات والمستلزمات المستوردة من الرسوم الكمركية وتوفير الخدمات والتسهيلات الصناعية بأسعار تشجيعية .
- دعم وتنمية القطاع الصناعي من خلال زيادة التخصيصات الاستثمارية في الموازنة العامة للدولة .
- ضرورة استثمار واستغلال الغاز الطبيعي اسوة بالدول المنتجة والمصدرة له (ايران ، قطر ، السعودية ، مصر) من قبل الشركات الاجنبية ، علماً ان الاحتياطي من الغاز الطبيعي تقدر بحوالي 3694 مليار متر3 ، وان العراق يستورد هذه المادة من دول الجوار بمبالغ طائلة حالياً .
- الاهتمام بالصناعة النفطية واقامة مشاريع صناعية كبرى تعتمد النفط كمادة اولية (كالبتروكيمياويات والاسمدة والصناعات البلاستيكية والصناعات الكيمياوية الاخرى) كونها تمتلك ميزة نسبية .

ثالثاً": تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كاستراتيجية للتنويع الاقتصادي.

تلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة دوراً بارزاً وكبيراً في عملية تنويع الإقتصاد العراقي وتحولها نحو إقتصاد السوق , وذلك لما تتميز به من مميزات تجعلها قادرة على توسيع دور القطاع الخاص وتنويع القاعدة الإنتاجية في الإقتصاد العراقي , فضلاً عما تتميز به من قابلية على تنويع منتجاتها والتغلغل والإنتشار في مناطق واسعة من البلد وما تمتلكها من روابط أمامية وخلفية فيما بينها ومع مؤسسات الإقتصاد الكبرى وقدرتها على نشر التكنولوجيات الإنتاجية، ويتم ذلك من خلال تكوين صندوق لتوفير راس مال اولي وتمويل ميسر وضمانات قروض للقطاع الخاص ترمي لتوسعت انشطت هذا القطاع والعمل على اقامة مؤسسات جديدة و زيادة القدرة التنافسية وتدعيم الابتكار, اعداد برنامج خاص لإتاحة فرص للقطاع الخاص بما فيها الشركات الكبرى والمتوسطة والصغيرة للعمل مع الشركات العامة الحكومية, تطوير المراكز الصناعية والتكنلوجية ومراكز الاعمال التجارية وحاضنات الاعمال وغير ذلك من المبادرات الاخرى المماثلة, انشاء وحدة متخصصة رامية لتعزيز الوعي بالمساواة بين الجنسين في القطاع الخاص وزيادة فرص العمل للنساء في هذا القطاع, فضلا عن تنظيم حملة توعية شاملة و تقديم الخدمات الاستشارية وخدمات التوجيه وتخطيط الأعمال والتدريب للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة[21].

رابعاً: تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق :

من اجل تنمية وتطوير المناطق الحرة في العراق و النهوض بواقع الهيئة العامة وزيادة حجم الاستثمار فيها, الذي سينعكس ايجاباً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية للاقتصاد العراقي نحو الامام, واستقطاب رؤوس الاموال المحلية والعربية والاجنبية, وخلق فرص عمل جديدة, والسعي في زيادة حجم الصادرات وتعظيم الموارد الغير نفطية فقد تم وضع المقترحات ادناه على النحو التالي[22]:

١. قيام الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية بالتنسيق مع المحافظات ووزارة البلديات والاشغال بتحديد قطعة ارض في كل محافظة من محافظات القطر بمساحة تتراوح من(5 – 10) كم^2, على ان تعين استعمالات وطبيعة المشاريع الممكن ان تقام فيها , مع ضرورة ربط خدمات المناطق هذه مع الخدمات الرئيسية للمحافظة التي تقام فيها[23].

٢. اقامة مناطق حرة متخصصة في خدمات الطيران قرب المطارات الدولية(البصرة ,النجف , بغداد) الغاية منها تامين الخدمات السائدة للمطارات وخطوط الطيران الوطنية والدولية والتي منها(تامين الشحن الجوي, الفنادق والسكن, مكاتب الشركات والمعارض, الخزن بنوعيته, خدمات تجهيز الوجبات, خدمات صيانة الطائرات)

٣. اقامة مناطق حرة بالقرب من المنافذ البرية(سفوان, الشلامجة, زرباطية) لغرض تزايد التبادل التجاري مع البلدان المجاورة[24].

٤. التنسيق مع الهيئة الوطنية العراقية للاستثمار بما يؤمن فتح افاق جديدة للاستثمار, فضلا عن التنسيق مع ادارة العلاقات والاعلام للهيئة المذكورة اعلاه من اجل تجنب التعارض بين اجراءات هيئة المناطق الحرة العراقية والهيئة الوطنية للاستثمار, لان مهمة الهيئتان ينصب على جذب المستثمرين .

٥. السعي الى تفعيل تجارة المرور(الترانزيت) لموقع العراق الاستراتيجي المتميز, الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي في دعم المؤانى العراقية وقطاع النقل, فضلا عن باقي القطاعات الاقتصادية الاخرى .

٦. ايجاد اليات عمل مشتركة بين الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية والدوائر المساندة لها (الضرائب, الكمارك, الوكالات البحرية, النقل البحري وغيرها)بما يضمن سير العملية بانسيابية مطلقة حسب القوانين والضوابط.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات :

توصلت الدراسة الى جملة من الاستنتاجات نذكر منها :

١. السمة الريعية للاقتصاد العراقي , فيما تشكل القطاعات الانتاجية نسبا ضئيلة في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي , مما يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية الحاصلة من أنخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمي.

٢. ان الاعتماد المطلق للاقتصاد على العائدات النفطية انعكس بشكل مباشر على الناتج المحلي الاجمالي الذي حقق معدلات نمو سالبة بلغت (-3,8)% بعد انهيار اسعار النفط الخام في منتصف عام 2014 و(-2.4) في عام 2015.

٣. أتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي في تركيبة الناتج المحلي الاجمالي بفعل الاعتماد الاساسي والرئيسي على القطاع النفطي , في تمويل موارده الذي تسبب بزيادة نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية في توليد الناتج المحلي الاجمالي على حساب تراجع انتاجية قطاعات الاقتصاد الاساسية المتمثلة بالزراعة والصناعة.

٤. أستمر تراجع نسبة مساهمة هذه القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي فضلا" عن عدم قدرة المنتوج المحلي منافسة المنتوجات المستوردة ، وظل القطاع النفطي هو المهيمن والمساهم الاكبر في توليد الناتج المحلي طوال العقود الماضية

٥. انخفاض معدلات نمو القطاعات الانتاجية وضعف مساهمتها في تكوين GDP ادى الى عدم قدرة الانتاج من السلع لتلبية الطلب كما ضاعف الاعتماد على الواردات لتغطية الحاجات المتزايدة وعزز من اختلال وتبعية الاقتصاد العراقي على العالم الخارجي.

ثانيا": التوصيات

١. العمل على إعادة تأهيل القطاعات الانتاجية في الإقتصاد الوطني وبالتركيز على قطاعات الزراعة , الصناعة , السياحة (وكل ما يرتبط بها من قطاعات داعمة وضامنة لعملها وسيرها بالشكل السليم ومن دون عوائق , ومن أهم مايرتبط بتطوير قطاعات الإقتصاد الوطني هو توفير قاعدة متينة وسليمة من البنى التحتية التي تُعد الشرط الضروري لإقامة وتطوير أي مشروع أو مؤسسة عمل في الإقتصاد العراقي , لذا يجب العمل أولاً على الإستثمار في مجالات البنى التحتية كافة من خلال عقد شراكات مع مؤسسات أجنبية لهذا الغرض.

٢. اتخاذ التدابير والاجراءات اللازمة لتوفير فرص عمل منتجة للقوى العاملة الوطنية في واعطاء الاولوية للتدريب والتأهيل ووضع البرامج التعليمية وتكوين المهارات التي تلائم احتياجات القطاعات الاقتصادية في تلك الدول .

٣. بذل الجهود لتنمية مصادر الدخل غير النفطية كتشجيع قطاع السياحة ، المنظومة المصرفية ، الطيران والشحن ، القطاع الخدمي واعادة النظر بالاجراءات الضرورية والاعفاءات والمنح . واعتماد سياسة مالية ونقدية اكثر شفافية لتشجيع الاستثمارات الاجنبية .

٤. العمل على تحسين ادارة النفقات العامة من خلال اعادة النظر بهيكلية مكوناتها الاجمالية وبالشكل الذي يساهم في رفع حصة الانفاق الاستثماري واعادة ترتيبها نحو المجالات الضرورية التي تمكن من تحقيق عوائد ومنافع اقتصادية .

٥. وضع الخطط والبرامج التي من شأنها تطوير القطاعات الانتاجية والخدمية من اجل تنويع مصادر الدخل في ظل ادارة كفوءة وتأثير مصادر الصدمات الخارجية على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي .

٦. منح القطاع الخاص المساحة الكافية في توجيه اصلاحات المنظومة المصرفية والضرائبية والمساهمة الفاعلة في تحقيق النمو المستدام .

المصادر :

[1] Tohn , E. Wagner , A measure of Economic Diversity ; An Input-output Approach , research Economist , September , 1993 , p.4.

[2] د. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، رؤية مستقبلية ، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2007 - ص7.

[3] Hridt , Martin , "Economic diversification in GCC Countries past record and future trend , 2013 , p4.5.

[4] د. مهدي الحافظ ، تشجيع الاستثمار وتعزيز دور القطاع الخاص في العراق ، بحث مقدم للندوة العلمية " دور الاستثمار الاجنبي في الاقتصادات العربية ، معهد التقدم والسياسات الانمائية ، اتحاد رجال الاعمال ، لبنان ، 2007 ، ص2.

[5] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا ، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، الامم المتحدة ، نيويورك ، 2001 ، ص2 .

[6] Stephen M. Kapunda , Diversification and (4) poverty Eradication in Botswana , Sural of African studies , vol.(17) . 2003 , No.2 . page 51.

[7] عاطف لافي مرزوك ، عباس مكي حمزة ، التنويع الاقتصادي مفهومه وابعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق . بحث منشور في مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية السنة العاشرة المجلد الثامن ، العدد (31) ، 2014 ، ص56.

[8] Mustafa babiker , Economic Divers fication in GCC prospects and challenges , Arab planning instate , Kuwait , 2004 , p9.

[9] حامد عبد الحسين الجبوري ، التنويع الاقتصادي واهميته للدول النفطية ، 2016 ، متاح على الرابط الالكتروني Http://www.qanon302.net/articles/2016/10/21/90321

[10] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لدول غربي اسيا (الاسكو) ، التنويع الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط ، مصدر سابق ، ص12.

[11] عبد الله رزق ، اقتصاديات ناشئة في العالم ، نماذج تنموية لافتة، ط1، دار الفارابي ، بيروت، لبنان، 2009 ، ص10-11.

12. صندوق النقد العربي ، التقرير الاقتصادي العربي الموحد ، 2015 ، ص450.[12]

13. نفس المصدر ، ص454.[13]

14.وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، العراق في عيوننا ، بغداد ، 2015 ، ص40.[14]

15. مدحت كاظم القريشي ، الفساد المالي والاداري والمالي (اسبابه وتأثيراته الاقتصادية والاجتماعية وسبل مكافحته ، بحث [15] منشور على شبكة الاقتصادين العراقيين ، 2012.

[16]صيوان ، هيثم كريم ، مأسسة الاصلاح الاقتصادي ، ضمانة لنجاح الاصلاحات ، مركز المستقبل للدراسات الستراتيجيةwww.mcsr.net

[17]نفس المصدر .

[18] د. احمد صدام عبد الصاحب الشبيبي ، سياسات ومتطلبات الاصلاح الاقتصادي في العراق ، رأيه مفصلية مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، 2009 ، ص8.

[19] د.ميثم لعيبي "مشكلات وحلول القطاع الزراعي في العراق" مركز حوكمة للسياسات العامة ، 2016 ، ص9 .

[20] د.عماد محمد علي ، استراتيجية مقترحة لاعادة تأهيل الشركات الصناعية العامة في العراق ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2013 ، ص5.

[21] رحيق حكمت ناصر، فرص وتحديات التنويع الاقتصاد العراقي ، دراسة تحليلية ، دراسة ماجستير ، مقدمة الى كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستصنصرية (غ.م) ، 2013 ، ص136.

[22] مصعب عبد العال ثامر ، مصدر سابق ، ص131.

[23] باسم عبد الهادي حسن, اكرام عبد العزيز عبدالوهاب," الدور الاقتصادي للمناطق الاستثمارية وافاقها في العراق, الهيئة الوطنية للاستثمار , 2009, ص13

[24] وزارة المالية, الهيئة العامة للمناطق الحرة العراقية ," التقرير الاداري السنوي لسنة 2015" مصدر سابق, ص[5]